

36 م

a.alsalleh@yahoo.com

عبد الهادي الصالح



لماذا التكنم على الاتفاقية الأمنية؟!

الله يستر من الاتفاقية الأمنية المرتقبة، فإذا كان أعضاء اللجنة الخارجية في مجلس الأمة يقولون «إنها مقلقة وغير مريحة وتحوي مطالب قانونية.. إلخ»، فماذا يمكن أن تقول عنها القوى والشخصيات السياسية خارج إطار الحكومة والمجلس؟ لاسيما أن تاريخ مثل هذه المشاريع الأمنية غير مشرف وطالما أثارت اعتراضات من الشارع الكويتي الذي أرغم الحكومات السابقة على الاعتذار كونها تخالف الدستور الكويتي، وتشكل اختراقا للسيادة الوطنية داخل أراضيها. وكان يفترض الآن أن يطرح نص الاتفاقية على الملا الإعلامي مثلما نشر مشروع قانون الإعلام الموحد. فالاتفاقية الأمنية أخطر بكثير لأنها تتعلق بتدخل خارجي مهما كان هذا «الخارجي» شقيقا وعزيزا وودودا، ولنا في العراق الشقيق عظة وموعظة في 2 أغسطس 1990. صحيح أن الأوضاع الإقليمية مثيرة للقلق الأنظمة السياسية الخليجية، لكن لا ينبغي أن تكون مبررا لإلغاء الإرادة الشعبية ورأي الأمة في قانون سيكون مسلطا على حريتها داخل وطنها من التدخل الخارجي. ولذلك تطالب الجهات المعنية ومنها أعضاء اللجنة الخارجية بإبائها بنشر نصها لاستقراء الرأي العام والاستفادة من تعليقات السياسيين والقانونيين، فإن التستر عليها حتى الآن يثير الريبة والقلق أكثر. كما نأمل ألا تكون هناك بنود أو ملحقات سرية، فالشفافية مطلوبة وملحة وليست محل اختيار أحد.

tareq.86@windowslive.com

@tareqalfreah

طارق محمد الفريخ



رؤى الخنوع لأجل العيش

في هذه القطعة من الأرض عندما ترفع صوتك داعيا لحرية من فيها ومطالباً بإصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يتم وصفك من قبل الآخرين المستعبدين بالخائن وناكر الجميل والساعي إلى زعزعة الاستقرار، وما إلى ذلك، وعندما تصمت وتخنع مصفقا كالأبله لكل مفسد وقامع من السلطة تصبح بنظرهم وطنيا بامتياز مع مرتبة الشرف، ولست هنا بصدد التشدق بالوطنية وإبراز حبي وانتمائي، وهذه الهراءات، فأننا أوّمن بأن الوطن هو كوكب الأرض وروحي تحلق في سماء هذا العالم، ولم أخضع يوما لما وجدت عليه آباءتي أو لتلك التقسيمات البشرية المصطنعة والمسماة دولا وجمهورية وممالك، لكن اندهاشي من كمية المشاعر والأفكار والمفاهيم السلبية المتشربة للعبودية والتي تغلف أرواح وأجساد وعقول الناس هنا حدتني لتفكيك هذا الأمر.

قال لي أحدهم: احمد الله على هذا الخير والعز الذي تنعم به، فأنت لولا الله ثم السلطة لما كنت تملك شيئا، ولما نعمت بالأمن والاستقرار والشعب، فقلت له: لحم كتفي يا عزيزي من خيرات ومقدرات هذا الكوكب الذي خلقه الله تعالى وهو الرزاق، وعندما أحصل على شيء فهو نصيبي من النفط القابع تحت هذه القطعة من الأرض وليس من جيب أحد، وشعبي وأمني واستقرارتي يجب الا تمنعني من الحديث بما أرغب، فאלله خلقنا أحرارا حتى في مسألة الإيمان به من عدمه وهو خالقنا والكون بجلالته وعظيم قدره، فكيف تسمح لنفسك بأن تطبق فمك أمام انتهاكهم للإنسانية وقمعهم للحريات لمجرد حصولك على اللقمة المزعومة منهم؟! أعلم أنك مبرمج على ذلك من قبلهم منذ صفر، فهم يعززون في عقلك ونفسك هذا المبدأ من خلال وسائل عدة ولتأخذ على سبيل المثال الإعلام، عندما تشاهد الفقر والقتل والدمار والتشرد في إحدى النشرات الإخبارية الموجهة خصوصا لك وأنت تأكل وجبة الغداء التي استهلكت مكوناتها دخلك الشهري مع أسرتك، وسيارتك الفارهة المقسمة مركونة أمام باب منزلك المقسط، وبطاقتك البنكية تحوي عدة دنانير من مليونك المسروق، وأولادك يتلقون التعليم والرعاية الصحية بالمجان المزعوم، وتعمل في مكان أشبه بالمقبرة التي تحوي الموتى الأحياء، حينها سينتابك شعور بالطمأنينة اللحظية، وستتحول هذه المادة المؤلمة التي تشاهدها إلى وسيلة ترفيه بالنسبة لك، الجثث تبدو كما قطع اللحم المطبوخ أمامك، والدماء كما الشراب البارد، وسمات الفقر والتشرد ترفع من نشوتك في غناك المظهري واستقرارك الهش، فأنت مجرد إنسان لا طعم لك ولا لون ولا رائحة، مجرد آلة تسيير في طرقات مرسومة وتعمل في أطر محددة، مجرد عبد يراهن عليه من قبلهم، وروح مسجونة وملكة تفكيرك منتزعة، وقابليتك للتطوير والتجديد معطلة، وجسدك مكبل بالأصافد المادية، لقد قتلوا فيك الإنسان مع سبق الإصرار والترصد، كل ذلك تم برغبتك أنت، أنت فقط ولا غيرك أيها العبد الخاضع للسادة.

لمن يومه الأمر

s.sbe@hotmail.com

سالم إبراهيم السبيعي



المشكلة ليست في قانون الإعلام الموحد

قانون الإعلام الموحد لا يعنيني بشيء، فما يجب علي قوله سأقوله بأي وسيلة، وبأي زمان ومكان، ولن يعنني إلا عقيدتي ووطنيتي وأخلاقي، المشكلة ليست بنصوص القانون، المشكلة بمفهوم الإعلام عندنا، فتقافتنا عن الإعلام انه وسيلة تسلية، وفي اتجاه واحد، يصب بفكر المواطن، دون ردة فعل، فيسجلوا أهدافا في مرمى المواطن، وكل كرات المواطن «أوت» ما الإعلام؟ ولماذا أنتشي؟ وهل هو وسيلة أم غاية؟ ومن هم المعنيون بالإعلام؟ وما عناصره؟ كل هذه الأسئلة طرحتها على بعض المجالس لمعرفة آرائهم، كانت الإجابات متفاوتة، اتفقوا على ان الإعلام هو توصيل «مادة» إخبارية، معلوماتية بوسائل مختلفة، لكن لم يوضحوا من من؟ أو إلى من؟ وهنا «مربط الفرس» فحين تنتقل من صحيفة ورقية إلى أخرى تجد نفس الأخبار المحلية والعالمية وبنفس النصوص، لأن المنبع نفس وكالات الأنباء، حتى الصفحات الاجتماعية تتشابه لأن شخصيات المجتمع البارزة هم من يفرضون أنفسهم، كذلك الإعلانات التجارية نفس الصورة والمضمون في كل الصحف، إن اختلاف الصحف بعضها عن بعض هو مقالات كتابها

المتنوعة، وهذا ما يميزها، فغالبية محتوى الصحيفة الورقية من أخبار تصل إلى القارئ من الإذاعة والتلفزيون والهاتف النقال قبل طباعة الصحيفة، إن التقدم العلمي والطفرة التكنولوجية، ابتكرت وسائل جديدة لتوصيل «المادة» الإعلامية، لكن لكل منها زبائن عناصر الإعلام هي: 1- المرسل: جهات متعددة ومتغيرة مؤسسات الدولة، وكالات الأنباء العالمية.. الخ. 2- المادة الإعلامية: (مواد متعددة ومتغيرة) أخبار، علوم، فن، رياضة وتعليمات إرشادية.. الخ. 3- المستقبل أو المتلقي: (جهة واحدة) سكان الدولة من قراء ومستمعين ومشاهدين 4- الوسائل الإعلامية: (وسائل متعددة)صحف، إذاعة وتلفزيون، الكمبيوتر والموبايل. 5- الهدف: توصيل المعلومات من.. وإلى. مما سبق نجد أن العنصر الأهم، والأكثر، والدائم هو (3) المواطن الذي تحرص كل وسائل الإعلام على الفوز به لتفرغ موادها الإعلامية في دماغه، فهل أخذ رأيه في هذا القانون؟ ظهر الإعلام في حياة الشعوب ولقب بالسلطة الرابعة، ليكون



مجرد رأي



نأيف شرف

حرية الصحافة في العالم العربي «المملكة المغربية» نهودجا

يمثل النهوض بحرية الصحافة بالمملكة المغربية أولوية تستند إلى الدستور الجديد (2011) الذي أكد على أن حرية الصحافة مضمونة، وهو ما ترجمه البرنامج الحكومي الذي نص على العمل من أجل إعلام ديموقراطي وحر ومسؤول ومبدع باعتبار أن التقدم في الإصلاحات مرتبط بتعزيز أسس صحافة حرة ومسؤولة، حيث أكد الفصل 25 من الدستور المغربي على أن حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها، وحرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة. وقد التزمت الحكومة المغربية في هذا الإطار باعتماد مجموعة من الإجراءات تتمثل في: ● تطوير قانون للصحافة والنشر على أساس من الحرية والمسؤولية. ● إحداث آليات للتنظيم الذاتي للمهنة وعلى رأسها المجلس للصحافة المكتوبة (2013 - 2017). ● الاستمرار في تحديث القطاع الصحافي من خلال تطوير نظام الدعم للصحافة المكتوبة وفق عقد برنامج متقدم وتوسيع انتشارها. ● العمل على النهوض بالأوضاع المهنية الاجتماعية للصحافيين العاملين في هذا القطاع. ● الرفع من أداء الشركات العامة للإعلام السمعي والبصري من خلال مقاربة جديدة تنسجم مع الدستور الجديد. ● اعتماد مقاربة جديدة تعتمد على المشاركة الفعلية مع مختلف المهتمين في القطاع. والمتتبع للشأن الإعلامي بالمغرب بإمكانه ملاحظة مجموعة المؤشرات التي تعتمدها منظمات

غير حكومية وطنية ودولية معنية بحرية الصحافة ومن هذه المؤشرات ما يلي: ● التزام المغرب بإلغاء العقوبات السالبة للحرية من قانون الصحافة في الأمم المتحدة. ● إطلاق عملية إصلاح الإطار القانوني واعتماد مدونة حديثة للصحافة والنشر. ● حرية تأسيس المواقع الإلكترونية الإخبارية. ● عدم تسجيل إغلاق أي موقع صحافي إلكتروني أو منع الدخول له. ● إطلاق حوار وطني مهني لإعداد كتاب أبيض للنهوض بالصحافة الإلكترونية. ● تعميق التشاور حول السبل الكفيلة بإحداث مجلس وطني للصحافة كإطار للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة. ● إعداد مشروع إطار قانوني لحرية الصحافة الإلكترونية. ● إعداد مشروع عقد برنامج للصحافة المكتوبة (2013 - 2017). ● إطلاق مشروع إحداث مرصد وطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام. ● اعتماد جائزة وطنية للمساواة والكرامة في مجال الصحافة. ● الانفتاح على المنظمات الوطنية والدولية للدفاع عن حقوق الإنسان. ● النهوض بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال الصحافة. ● إحداث لجنة التحكيم لتسوية نزاعات العمل بين الصحافيين ومؤسساتهم الإعلامية. ● وضع قضايا النهوض بالصحافة ضمن مشروع إصلاح العدالة.

- تراجع نسبي في عدد قضايا الصحافيين المعروضة على القضاء
- إعداد مشروع قانون شامل حول الحصول على المعلومة.
- وضع آلية مشتركة لحماية الصحافيين والتزام الحكومة بالتحقيق في أي انتهاك مفترض لحرية الصحافة.
- احترام الحق في تأسيس الجمعيات واحترام حق الإضراب بالنسبة إلى الصحافيين.
- الالتزام باحترام استقلالية وسائل الإعلام.
- إطلاق حوار مهني لتنظيم قطاع الإعلان في الصحافة المكتوبة.
- حرية طبع وتوزيع الصحف.
- تعزيز كفاءة النساء الصحافيات.
- عدم تسجيل أي حالة سجن للصحافيين.
- إحداث آلية لاحترام أخلاقيات المهنة في الإعلام السمعي والبصري العام والخاص عبر لجنة بمشاركة ممثلي المجتمع.
- توسيع حضور الصحافة الأجنبية والوكالات الدولية.
- تنامي توزيع المطبوعات الأجنبية بالمغرب.
- تقوية التعددية السياسية في الإعلام السمعي والبصري العام والخاص.
- تكريس شفافية انتشار الصحف عبر مكتب التدقيق في توزيع الصحف.
- التزام المغرب بتعزيز حرية الصحافة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- عدم وضع أي حالة منع أو مصادرة لصحيفة مغربية.
- عدم تسجيل أي عقوبة تخص قطاع البث في حق الإذاعات الخاصة.

بالبراع



mw514@hotmail.com

د.محمد الفزوياني

معارضة مهلهلة ومعارضة غير ناضجة

من حق أي شعب أن يعارض سياسات حكومته وليس لنا أن نعترض على ذلك فأهل مكة أدري بشعبها لكن يحق لنا ان نقمّ ما يحدث وان نقدم رأياً تحليلياً فيما نرى ونسمع. وبعد هذه المقدمة ننتقل لما يجري في سورية الجريئة، فمن الواضح أن الرهان الدولي على سقوط سورية يصطدم بقوة النظام السوري وعدم إيمان الشعب السوري بأجمعه بأطر وحاسم وأساليب المعارضة وما هي المنظمات والهيئات الدولية تتراجع الوحدة تلو الأخرى وتبدل مواقفها من تشجيع ما سمي بالمعارضة السورية إلى تشجيع على الحوار، فالدعوة إلى وقف تسليح المعارضين ثم التصريح بعدم القدرة على إثبات استعمال النظام السوري لأسلحة كيميائية بعد ان تصاعدت اتهاماتهم له بذلك. ويتوافق ذلك مع استقلالات المعارضة وخلافاتها بسبب تهافت أقطابها على اقتناص المناصب والمراكز العليا مما اقنع عامة الشعب السوري والمراقبين الدوليين بأن المسألة لا تعدو كونها التسابق في الحصول على المراكز والوجهة من غير برنامج إصلاح حقيقي. فالمعارضة السورية غير متجانسة التوجهات مختلفة التشكيل متعارضة الأهداف مما يصدق معه وصفها بمعارضة مهلهلة غير جادة وذات مصلحة شخصية وهي برغم ذلك فقد أنيطت بها تفجير ومسؤولية قيادة معركة غير ناضجة من قبل قوى ساءها أن تجد سورية بعدا إقليميا لمناوئي إسرائيل. قد لا يكون النظام السوري ديموقراطيا لكن ما قامت به المعارضة من قتل وتهديم وذبح على أيد أناس من الحاقدين تم تجنيدهم في ظل شعارات إسلامية لتقوم بمعركة لم تقتصر على النظام الحاكم بل طالت الناس العزل والأبرياء اقنع المجتمع الدولي بعدم جدوى استمرار الحرب لإسقاط النظام السوري لكنه يبحث عن طريقة للخروج من هذه المعضلة. على المعارضة ان تبادر إلى إصلاح وضعها بتبني دعوة صادقة للحوار للاتفاق على ليس فقط إنهاء القتال بل حتى شكل المرحلة القادمة والا يكون السبب الطائفي هو المحرك الأساسي وربما الوحيد. طبعاً، لن تكون المهمة سهلة مع أناس توغلا في سفك الدماء وتلطخت أيديهم بدماء الأبرياء لكن الأزمة وكما بدأت من الخارج عليها أن تنتهي من الخارج عبر سحب الدول التي قامت بالتحريض على الثورة لتأييدها للمعارضة وتشجيعها على حوار يموقراطي صادق ومخلص مع الحكومة وهناك من الدول من يوافق على لعب دور الوسيط، فقط ارفعوا أيديكم عن سورية.